

سالم صالح محمد - مستشار رئيس الجمهورية في حوار مع «السبتمبر»:

# التمرد العسكري محاولة يائسة لخلق التشرذم

■ التيار الوطني الديمقراطي يريد بناء الدولة ومؤسساتها وصون النسيج الوحدوي والتيار المعادي يمارس النمط الرجعي العشائري والطائفي والمناطقية

أكد الأخ سالم صالح محمد مستشار رئيس الجمهورية أن رفع السلاح والتمرد العسكري من قبل البعض في وجه الدولة ومؤسساتها هو محاولة يائسة لخلق الفوضى والتشرذم في وطن الثاني والعشرين من مايو الذي ينبغي أن نحرص على استقراره وتطوره . وأوضح في حوار خاص مع «سبتمبر» أن المشهد السياسي القائم يعكس صورة الصراع بين اتجاهين، الأول الاتجاه الوطني الديمقراطي الذي يريد بناء الدولة ومؤسساتها وفقاً للنظام والدستور والقانون، والثاني الاتجاه الذي يعرقل هذا المسار ويعطل البناء المؤسسي للدولة الحديثة ويعيش ويفكر ويمارس النمط الرجعي العشائري والطائفي والمناطقية. وأكد سالم صالح أنه من الخطأ تحميل الوحدة العظيمة الأخطاء التي تمارس من قبل بعض الناس هنا أو هناك، مشيراً إلى أنه لم يفقد الأمل بحكمة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح وعقلاء الأمة في مواصلة الجهود لإرساء قواعد الحوار والإعتراف به كمسلك وثقافة في حياتنا.

وقال مستشار رئيس الجمهورية: إنه عندما أجلت الانتخابات لعامين قادمين هناك اتفاقات واضحة ومحددة، مؤكداً أن العودة إلى تفعيل هذه الاتفاقيات أمر مهم من شأنه إعادة الحوار وروح الحوار المطلوب وطنياً وقومياً وإنسانياً.. فيما يلي التفاصيل

حاوره: أحمد ناصر الشريف



## ينبغي أن نحرص على استقرار وتطوير وعدالة وطن الثاني والعشرين من مايو

### الوحدة عظيمة ومن الخطأ تحميلها أخطاء البعض الخلفات الصغيرة والمكاييدات تعرقل المسيرة لكنها لا توقفها

مراحل وأحداث وتطورات.

#### الحكمة مطلوبة

■ في ظل المحامكات والعناد الذي يلجأ إليه كل طرف.. كيف يمكن الوصول إلى إتفاق للجلوس على مائدة الحوار دون شروط وتعقيدات مسبقة؟

■ في مثل هذه الحالة، -وهذه حالة مع الأسف مرضية تتطلب العلاج النفسي والطبي- أرى أن دور القادة سواء كانوا في السلطة أم في المعارضة وحكمتهم مطلوبة بخاصة أولئك المعروفين بوضع المصالح العليا للشعب فوق المصالح الشخصية الحزبية أو الطائفية.

■ أين تكمن الأسباب المعطلة للحوار من وجهة نظرك؟

■ في أناة و غرور البعض وتجاهل مصالح الأطراف المشتركة والمختلفة.

■ ما هو المخرج الذي ترونه مناسباً لحل كل الإشكالات بما من شأنه أن يخدم المصلحة الوطنية؟

■ عندما أجلت الانتخابات لعامين قادمين هناك اتفاقات واضحة ومحددة والعودة إلى تفعيل هذه الاتفاقيات أمر مهم من شأنه إعادة الحوار وروح الحوار المطلوب وطنياً وقومياً وإنسانياً.

#### الفوضى الخلاقة

■ يقال إن هناك اجندة خارجية مرتبطة بمجموعة من المصالح لديها جعل الساحة اليمنية ساحة لصراع اقليمي يدفع ثمنه الشعب اليمني. هل أنت مع هذا الرأي؟

■ لازلت نظرية السيدة «كونداليزا رايس» و«زيرة الخارجية الامريكية السابقة» «الفوضى الخلاقة» قائمة حتى وان تغيرت الإدارة الامريكية وجاء الرئيس باراك أوباما جديدة لازالت بعيدة التحقيق.

■ ما تقوم به اسرائيل في المنطقة واليمن الامريكي والاوروبي هو ما نراه ونلمسه في المنطقة التي تواجه العدوان والتقسيم والتشرذم.

#### الجند الصالحين

■ الا ترى بان الوطن لا يتحمل مزيداً من الأزمات لأن ذلك يجعل الحل اصعب على القادرين عليه؟

■ نعم تعب الناس من الأوضاع المعيشية الصعبة وانقطاع الكهرباء اليومي والبطالة والفساد والارهاب والقرصنة والحروب!! نعم الناس بحاجة الى الأمن والأمان والتعليم والصحة والعيش بكرامة وحرية ومساواة وبحاجة الى العمل الشريف والتنمية بما يكفل حياة مزدهرة ومتقدمة في القرن الواحد والعشرين..

■ إن الامر يحتاج الى نظم وهذه النظم كما يقال: «كالحصون لا يكفي ان نحسن تصميمها بل ينبغي امدانها بالجند الصالحين».

■ ذلك يحتاج الى الحب والتسامح ونبذ الانتقام والحقد.. ندعو الله سبحانه وتعالى في هذا الشهر الفضيل ان يوفق الجميع لما فيه خير وصلاح الأمة.. وعبركم للجميع التهاني بهذا الشهر ويقدم عيد الفطر السعيد وكل عام وانتم بخير.

بأنفسنا عند المعالجة وعندما لكل حدث حديث.

#### فن الممكن

■ ما تعليقك على ما يقال انه لا يوجد ثوابت في السياسة يتم التوقف عندها وأن كل شيء في السياسة متحرك؟

■ السياسة هي تحقيق فن الممكن والمصالح لكل الأطراف ينبغي مراعاتها وصيانتها والالتزام بتحقيقها، ما لم تظل هذه الثوابت معلقة في السماء وفي انتظار من ينزلها إلى الأرض لتحقيق لهم آمالهم وطموحاتهم وحقهم في العيش بكرامة وحرية ومساواة!!

■ احياناً في تعامل الدولة مع القضايا لا يتم النظر إلى لب المشكلة والتعامل مع الأسباب، وهنا يتوه الشعب اعلامياً ودعائياً.. لماذا؟

■ سؤالكم هذا هو إجابة شافية واكتفي بما قلت: «فلننظر إلى لب المشكلة والتعامل مع أسبابها».

#### غياب الإرادة

■ كيف تقيم أداء السلطة والمعارضة ازاء ما يحدث.. وهل كلاهما يسير في الاتجاه الصحيح كما يدعي كل طرف ام ان هناك اخطاء ترتكب وتنعكس سلبياً على الوضع بشكل عام؟

■ الجميع في وعيهم ومسلكهم هم انعكاس لواقع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلد ولست مع من يشخصن الأمور، والغائب الأكبر في العملية هو تلك الإرادة السياسية لكافة النخب السياسية في تشكيل الجبهة الوطنية أو سمها التحالفات الوطنية التي تحافظ على المشاريع الوطنية الكبيرة..

■ أما الخلافات الصغيرة أو المكاييدات فهذه أمور تعرقل المسيرة لكنها لا توقفها، ولاتوقف التغيير، لأن ذلك سنة من سنن الحياة، والإنسان هو إعمار كما هي الحياة



سالم صالح يتحدث لسكربتير التحرير

يزداد على نحو تقريبي بازدياد السلطة التي يتصرف فيها ولا يقدر على مقاومتها الا الانبياء..

توجد جدلية معينة بهذا الشأن والناس مصالح ومزاج ومتى ما اقترب الحاكم من تحقيق مصالح الناس تتحسن النظرة والمزاج.. والعدالة اثبتت انها اساس الملك وتعتبر عن نفسها مثلما تعبر الشمس عن بزوغها واشراقها صباح كل يوم..

■ الا ترى أن الإصلاح الحقيقي يجب أن يتم بإرادة سياسية قوية ويبدأ من الأعلى إلى الأسفل ولا يستغني أحداً من

القوة المفرطة تجاه العزل من الناس ولا نسمح بقطع الطرقات والاخلال بأمن الناس ومصالحهم وقتل الناس بلا ذنب سوى أنهم من هذه المنطقة أو تلك.. من هنا ترى أننا لا نهرب فالمسؤولية الوطنية كبيرة وغالبية ولكننا نحتج ونطرح آراءنا وأفكارنا بشكل واضح وملمس والله الموفق.

#### رصاص العدالة

■ الدعوات إلى فك الارتباط هل سيكون لها تأثير على مسار الوحدة

### علينا بناء التحالفات التي تحافظ على المشاريع الوطنية الكبرى

### يجب تفعيل الاتفاقيات الموقعة لإعادة الحوار وتجاوز الأنانية والغرور



و«الفسادين» ■ «الناس خطاؤون والأخطاء هي السبيل إلى التعلم.. علينا أولاً أن ندرك ذاتنا وأن نسيطر على معرفة القوانين الموضوعية وقوانين سلوك الإنسان ونبدأ

و الديمقراطية؟ ■ ستواجه دولة الوحدة متاعب وقلقل.. والعمل بإطلاق رصاص العدالة كما قلت سابقاً هو الكفيل بمعالجة الأوضاع والأزمات..

#### خياع الحقيقة

■ هناك مثل يقول: «في أيام الفتنة تضعي الحقيقة»، لذا فاصوات المدافع هي المسموعة في حالة الفتنة والحروب واصواتنا غير مسموعة وتهمش ولا أحد يستمع إليها، لأننا إلى يوم ٢١ مايو ٢٠٠٩ وما بعده كدنا أن نتجح في التوصل إلى ذلك الحوار الوطني المنشود بين أطراف المعادلة السياسية في البلد برمتها مستعدين إلى رؤى وأفكار قدمناها بهذا الصدد، هي محل إجماع وطني لكن ومع الأسف تغلب عليها الاتجاه الذي يميل إلى حسم المسائل بالقوة!

■ هل أنت مع مقولة أن الحاكم مهما عدل يظل في نظر الناس ظالماً؟

■ دعني أورد لك ما قاله «اللورد اكون» بهذا الشأن: «يغدر أن تمنح إنساناً سلطة على غيره من الناس دون أن يغريه ذلك بأساعة استخدامها وهذا الإغراء

■ سؤالنا الأول يتعلق بالمشهد السياسي اليمني الحالي كيف تراه وماهي قراءتك له؟

■ المشهد السياسي القائم يعكس صورة الصراع بين اتجاهين أساسيين، الاتجاه الوطني الديمقراطي الذي يريد بناء الدولة ومؤسساتها وفقاً للنظام والدستور والقانون ويحافظ ويصون وينسج النسيج الوحدوي والديمقراطي ويواصل بناء تنمية وطنية شاملة.. وبين الاتجاه الذي يعرقل هذا المسار ويعطل البناء المؤسسي للدولة الحديثة ويعيش ويفكر ويمارس النمط الرجعي العشائري والطائفي والمناطقية تحت مسميات وشعارات مختلفة بل إن البعض ذهب بعيداً، حيث رفع شعار الكفاح المسلح والتمرد العسكري في وجه الدولة ومؤسساتها ومثل هذه الاتجاهات هو محاولة يائسة لخلق الفوضى والتشرذم في وطن ٢٢ مايو الذي ينبغي أن نحرص على استقراره وتطوره وعدالته ليخدم كافة شرائح والمناطق.

#### أهمية تحمل المسؤولية

■ ما يحدث في صعدة في شمال الشمال إلى ردفان والضالع وأبين في الجنوب.. هناك من يحملون الدولة كامل المسؤولية كيف تراه أنت؟

■ ما يحدث في صعدة في شمال الوطن يختلف تماماً عما يحدث في ردفان أو الضالع أو أبين في الجنوب.. وعلينا التمييز والتعامل الناضج والمسؤول مع كل حالة أو حدث تشهد مناطق الجمهورية.. أما تحميل الدولة كافة المسؤوليات فالواقع والضرورة السياسية والاجتماعية والأخلاقية تتطلب قيام الدولة بمسؤولياتها في وضع وتنفيذ والتزام الحكومة والرئاسة ومجلس النواب والشورى والمؤسسة العسكرية والأمنية والإدارية بضوابط ومعايير القانون الذي يحدد الحقوق والواجبات ويرد القيام بالأخطاء والأهواء والعيبية والفساد واقتران الأخطاء بحق الشعب ومتى ما سارت الأمور بهذه الكيفية ستري أن الشعب بكافة فئاته واتجاهاته سيساعد الدولة وسيلتزم بهذه المسارات التي تخدم الجميع حاكماً أو محكوماً مواطناً أو مسؤولاً!!

■ ذهب البعض إلى وصف الدولة في ظل ما يحدث بالانهيار.. ما تعليقكم؟

#### ضعف المعالجات

■ الانهيار له مقدمات ومعطيات معروفة وما هو حاصل حتى الآن هو ضعف المعالجات من قبل الدولة، وهناك حلقات في نظام الدولة لا يعمل بل يكاد يكون هو المعطل لتلك القوانين والمشاريع والقرارات المتخذة، وما لم نطلق وننشط وندعم الحكم المحلي كامل الصلاحيات ونعالج نتائج آثار حرب ٩٤م والحروب التي تلتها بروح سياسية وبروح وطنية تستند إلى نفس وروح يوم ٢٢ مايو التاريخي، فإن حجم وتراكم المشكلات سيؤدي إلى المزيد من الأزمات التي لا تعالجها المدافع واستخدام القوة المفرطة ولكن الحكمة واستبدال رصاص القتل برصاص العدالة هو الكفيل بوقف تلك التداعيات والاختلالات الحاصلة!!

■ هناك قوى سياسية لم تحدد حتى الآن موقفاً وطنياً من حرب صعدة بل ما تزال

